

الفرد والدولة

المذاهب السياسية التي تسترعى النظر في العصر الحاضر أربعة مذاهب، وهي : النازية والفاشية والشيوعية والديمقراطية، وهي على ما بينها من نواحي الخلاف وأوجه الشبه تلتقى وتفترق عند نقطة هامة ، وهي علاقة الفرد بالدولة ، فالنازية والفاشية والشيوعية تعتقد أن إرادة الدولة ومصلحتها فوق إرادة الفرد ومصلحته ، وأن الفرد وسيلة من وسائل الدولة وأداة من أدواتها بل هو محض تجريد ولا حقيقة له إلا باندماجه في الدولة وتفانيه فيها . أما الديمقراطية فإنها تعترف بوجود الفرد ، وتحترم إرادته وتعمل على إعلاء شأنه وإثراء شخصيته .

ومسألة سيادة الدولة ومدى علاقة الفرد بتلك السيادة في طبيعة المسائل التي يقوم حولها الجدل ، ويستفيض البحث في العصر الحديث ، وقد كانت فكرة سيادة الدولة على الدوام من الأفكار التي يتناولها قادة المفكرين السياسيين ويعرض لها الباحثون في التاريخ والسياسة والاجتماع ، وقد تناوبت العصر الحاضر ظروف سياسية وأحداث جمة استوجبت إعادة النظر

في هذه الفكرة وعرضها من جديد على محك البحث . وسيادة الدولة عند الفاشيين والنازيين ليست مثارا للجدل والمناقشة ، وإنما هي من الأمور المقطوع بصحتها والمسلم بها ، وقد كان ذلك مما زاد العناية ببحثها والإقبال على تدبرها ، حتى أصبح الحديث عنها غير مقصور على رجال السياسة وعمداء القانون .

والفكرة القائلة بسيادة الدولة المطلقة تستمد قوتها من مصدرين مختلفين من مصادر التفكير اليوناني ، فقد كان في التفكير اليوناني نزعة ترمى إلى اعتبار الدولة وحدة كلية قائمة بذاتها ، مكتفية بنفسها ، مستغرقة للمجتمع بأسره ، وأفلاطون نفسه يأخذ بهذا المذهب ، وارسطو يعلن في بحوثه السياسية أن من طبيعة الدولة الاكتفاء بنفسها ، والعلاقة الوحيدة عندها بين الدولة والدول الأخرى هي علاقة العداء والمنافسة والكراهة المتأصلة ، ولذا كانت علاقة الحكومات اليونانية بعضها ببعض قائمة على العداء المستمر والتربص الدائم ، وقد ردد الفيلسوف هوبز ذلك حين قال « الدول بطبيعتها أعداء » .

ونلمح من ثنايا ذلك أن ما يعتبره بعض المفكرين علاقتين

متمايزتين ، وهما علاقة الفرد بالدولة من ناحية ، وعلاقته بالنوع الانساني من ناحية أخرى ، لا وجود له في هذا النمط من التفكير ، لأن الدولة مستوعبة لجميع الأفراد ، وحقوقها مقدمة على حقوقهم ، ومكاتها هي المكانة السامية المرموقة ، فهي ملاذ الفرد وكهف رجائه .

وتصور مفكرى اليونان للطبيعة الإنسانية هو المصدر الثانى الذى تستمد منه النظرية قوتها ، وذلك لأن الكثيرين ممن تحدثوا عن النظريات السياسية يستمسكون بالرأى الذى يذهب إلى أن حقيقة الفرد هي تلك الشخصية المنفردة الحائرة التى يعرفها الفرد في تلك الحالة الخيالية الافتراضية المسماة « حالة الطبيعة » وذلك قبل أن يدخل المجتمع ويخضع لأحكامه ويحمل أعباءه ، والمجتمع في زعم أصحاب هذه النظرية بناء صناعى متكلف قائم على تعاقد محدود دخل بموجبه الفرد إلى المجتمع ليضع حداً للحالة الطبيعية التى كان يرتع في بحبوحتها وينعم في ظلالها ، حيث لا ترهقه سلطة ولا يقيده قانون ، وهذه النظرية في تعليل نشوء المجتمع هي نظرية « العقد الاجتماعى » .

ولكن أفلاطون وأرسطو يريان غير ذلك ، ويذهبان مذهباً

آخر ، فالانسان عندها حيوان اجتماعي ، وما دام الانسان مدنيا بالطبع فمن الطبيعي أن يعيش في المجتمع ، وحياة الفرد في عزله عن بني الانسان حياة غير طبيعية ولا مألوفة ، وطبيعة الفرد لا يسترسل نموؤها ويطرد تقدمها إلا بين أحضان المجتمع ، والمجتمع يتيح للانسان الفرصة لاختبار طاقته وتحقيق مطالبه ، والإنسان في مخالطته لانداده وزملائه في المجتمع يحفز مواهبه ، وينمي قدراته ، ويستكمل شخصيته ، فهو فضلا عما يشعر به من الأمن والطمأنينة في كنف المجتمع وحمى الدولة مدين لها بواجب الشكر لأنها تمنحه شخصيته في ثرائها الجم وقوتها الفياضة .

وعلى أساس فكرة الدولة من حيث هي ضامنة لحقوق الفرد ومجيرة له من أخطار الفوضى ودياجير الحرية السلبية ، وخالقة لشخصيته ، أقام الفيلسوف الألماني هغل بناءً فلسفيًا محموك الأطراف ، متسق المنطق . وعند هغل أن القوم في المجتمع يستمتعون بحرية أصدق أثرا وأعظم وقعا من تلك الحرية الغارقة في الفوضى التي خلعوا ثوبها عند ما غادروا حالتهم الطبيعية الافتراضية الطليقة من القانون ، والحرية الصادقة هي الحرية التي يظفر بها الفرد في حدود المجتمع ، فهي ثمرة من ثمراته ،

مظهرها الخارجى القوانين المرعية ، ومظهرها الداخلى تلك الآداب التى يتلقاها الفرد من المجتمع ، فالدولة تطوِّع للفرد حرية لا يظفر بها فى غيرها ، وهى إنما تفعل ذلك لأن لها شخصية حقيقية وإرادة مستقلة ، وتمثيلها لرغبات أعضائها يكسبها إرادة عامة فوق كل إرادة ، وإرادة الفرد تسمو وتزداد نبلا باندماجها فى تلك الإرادة العامة ، ويتبع ذلك أن أعمال الدولة المنبثقة عن تلك الإرادة العامة يلزم أن تكون على الدوام مسالمة من العيوب بريئة من الأخطاء لأنها تمثل خير ما فى إرادات الأفراد .

وللدولة شخصية ، ولهذا الشخصية حقوقها التى تسمو فوق كل خلاف وتعلو على حقوق الأفراد المزعومة — وأقول المزعومة لأن الفرد بموجب هذه النظرية لا يمكن أن تكون له حقوق حقيقية متعارضة مع حقوق الدولة ، وذلك لأن حقوق الفرد الحقيقية ليست هى تلك الحقوق التى حملها معه عند دخوله المجتمع عقب انتهاء تلك الحالة الطبيعية الافتراضية الدابرة ، وإنما هى حقوق فى العمل لتحقيق تلك الغايات التى تنزع إليها طبيعته التى كونها المجتمع وصقلها ، وهذبتها الدولة وسمت بها ، وهى طبيعة هو مدين بها للمجتمع والدولة ، ومن واجبه أن يقفها على خدمة الدولة .

وما دام الفرد يتلقى حقوقه وواجباته من الدولة فلا يمكن أن تكون له حقوق تتعارض مع حقوقها ، وهذه الفلسفة ترفض النظريات القائلة بوجود حقوق طبيعية ، وتنبذ فكرة العقد الاجتماعى ولا تؤمن بفكرة السيادة الشعبية

ولجميع هذه الاعتبارات ، وبناء على ما يمكن استنباطه من فكرة « الإرادة العامة » و « شخصية الدولة » يعتبر هجل الدولة مادة أخلاقية شاعرة بنفسها ، ويرى أن العلاقة التى تربط الفرد بالدولة فى كليتها الشاملة هى نفسها جزء من شخصية الفرد ، فهو نبت يدها وثمره غرسها ، وهو من ثم لا يستطيع أن يعمل فى عزلة عنها ، ولا يمكن أن تنبعث له إرادة أو يتسق له أمل إلا بجزء من إرادة الدولة ونصيب من آمالها . ويرى بوزانكيه أن الفرد حتى فى ثورته وانتفاضه على الدولة إنما يشور بإرادة مستمدة من إرادة الدولة ، فالدولة فى حالة الثورة تعد منشقة على نفسها

وقوة الدولة المتسامية فوق الأفراد ، وما تطلبه من ولاء متصل وتضحيات مستمرة توسع شخصيات الأفراد وتنقيها من شوائب الأغراض الحقيرة ، والغايات المسفة ، وتنقل محور حياة الفرد من دائرة الأثرة الضيقة إلى ميدان الحياة العامة . والدولة أكبر

تمثل الآداب الاجتماعية ، وإن كان ذلك لا يستلزم أنها مقيدة في أعمالها باتباع شريعة الأخلاق ، والعلاقات الأخلاقية تقتضى وجود طرفين ، ولا يمكن أن يكون للدولة طرف آخر لأنها جماع الأحزاب

وفي وسع الدولة أن تسيطر على حياة الأفراد نظرياً في أيام السلم وعملياً في إبان الحرب ، وتوجههم الوجهة التي تريدها ، ولا سند من القانون لمصادمة أحكامها لأن الأفراد الذين تبسط عليهم سلطانها لا يختلفون عن الأفراد الذين يباشرون سير الأحوال ويتقلدون السلطة ، وأوامر الحكومة موحاة من الرغبات الحقيقية لهؤلاء الذين يطيعونها ، ويلبون رغباتها ، حتى عند ما يطيعونها رغم إرادتهم

والدولة هي التي تتصدى لحل المشكلات وتثبت للممات ، ومن حقها أن تطلب إلى الأفراد أن يضعوا حياتهم رهن تصرفها وطوع يدها ، قال هجل « حالة الحرب تكشف عن قوة الدولة وتبين مدى سطوتها وعظيم بطشها ، والوطن حينذاك هو القوة التي تقضى بفناء استقلال الأفراد »

وقد اقتفى أثر هجل في الإشادة بسيادة الدولة المطلقة بعض

المفكرين الألمان ، وتطوح فريق منهم تطوحاً بعيداً ، وأسرف الإسراف كله ، وفي مقدمة الجلين في هذا الميدان المؤرخ الألماني المشهور تريتشكه والكاتب السياسي برناردى ، ومفكرو الانجليز على وجه الإجمال — رغم تأثر فريق منهم بهذه الفكرة — لم يقبلوا نظرية سيادة الدولة المطلقة بالحماسة والتطرف والمغالاة التي قبلها بها الألمان .

ونظرية سيادة الدولة المطلقة على ما يبدو بها من مظاهر التماسك الفكرى والاتساق المنطقى نظرية غير سليمة ولا مطابقة للواقع ، بل هى نظرية خطيرة لأنها تمنح الحكومة المسوغات التي من شأنها أن تجعلها تنهج في السياسة الخارجية منهجاً غير متردد لا يبالي سنن الأخلاق ولا أصول الآداب ، وقد تطرف بعض الغلاة من منكرى سيادة الدولة المطلقة حتى قالوا بعدم ضرورة وجود الدولة .

والعيب الواضح في نظرية سيادة الدولة هو أن الدولة تبعاً لتلك النظرية تعتبر نفسها ممثلة للنوع الإنسانى بأسره ، وهو افتراض مناف للحقيقة ، وإذا كان للدولة السلطة التامة والقدرة الكاملة من حيث علاقتها بالأفراد الخاضعين لها فانه من الأمور

المسلم فيها أن هذا الحق لا يمكن أن ينهض إلا على افتراض أن الدولة تمثل إرادات جميع الأفراد الذين تتكون منهم الدولة ، وليس هناك ما يوحى إلى الفكر أن الدولة تمثل إرادات أفراد الدول الأخرى ، فهي من ثم غير قادرة على كل شيء ، وليست إرادتها إذن فوق كل إرادة ، وما دام ادعاء القدرة على كل شيء ، والسمو فوق كل إرادة يتخذ وسيلة لتبرير حق الدولة في الانعتاق من الواجب الأدبي فانه يتبع ذلك أن هذا الانعتاق لا يمتد إلى العلاقات بين الدولة والدول الأخرى ، فليس هناك إذن ما يبرر خروج الدولة على الآداب في معاملتها للغير من الدول . وإذا كانت قواعد الآداب مرعية في علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، فليس هناك ما يمنع العمل بمقتضاها في علاقات الدول بعضها ببعض . وقد وجد السياسيون في فكرة تحليل الدولة من اتباع شريعة الأخلاق خير سند لسياستهم الخارجية واستهانتهم بحقوق الدول الأخرى ، وقد كان اعتداء الألمان على حياد البلجيك في سنة ١٩١٤ مثلاً عملياً لتلك الفلسفة ، وكذلك مهاجمة إنجلترا لكوبينهاجن سنة ١٨٠٧ وتحطيمها الأسطول الدنماركي بحجة أن سلامة الدولة كانت تستلزم هذا الاعتداء .

ومع تسليمنا بأن الفرد في المجتمع يتمكن من إنماء طبيعته ، وإظهار قدرته ، ويظفر بحريته ، لأن الرجل الشريد في جزيرة نائية إن كان يملك حريته فإنما هي حرية مجردة سلبية ، لأنه — وإن كان في وسعه أن يعمل كل شيء — ولكنه في الحقيقة لا يستطيع أن يعمل شيئاً ، أقول إن تسليمنا بذلك لا يقتضى كون الحكومة قادرة على كل شيء ، ولا ينفي أن الدولة موجودة لأجل الفرد ، وأن الفرد لم يوجد لأجل الدولة وسعادة المجتمع ، وليس للدولة معنى إن لم تعمل على إسعاد الفرد ، لأن الدولة ليست غرضاً من أجل ذاتها ، وإذا سلمنا بذلك اتضح لنا ما ينطوى عليه مذهب سيادة الدولة المطلقة من مغالطة ووضع للأمر في غير نصابها .

ويرى بعض أنصار نظرية سيادة الدولة أنه غير ميسور للدولة أن تبني مجدها وعزها على أنقاض حياة الفرد أو أن تستبد به وتطغى عليه ، لأن مصلحة الدولة هي بذاتها مصلحة الفرد ، وإرادة الدولة حتى في حالة الاستبداد والطغيان هي إرادة الفرد ، ولكنه دفاع غير مستقيم ، لأن الفصل في قضية من القضايا لا يعد فصلاً بمعرفة الفرد واتفاقه لجرد أن القائمين بأمره أفراد في المجتمع

الذى يشملها ، ونظرية السيادة المطلقة تناقض فكرة الحرية الشخصية ، لأنه عند ما ينشب أى خلاف بين الدولة والفرد فإنه يفترض مقدماً أن الدولة فى جانب الصواب ، وأن الفرد تحقيق باللوم ، ولا سبيل له إلى رفع صوته وإسماع كلمته .

وتقدم المواصلات السريع فى العصر الحاضر قد أنمى العلاقات السياسية وزاد الروابط الاقتصادية والثقافية بين مختلف الأمم ، وهذه العوامل الجديدة فى الاجتماع الإنسانى قد أخذت ترسم الاتجاه إلى تنظيم شؤون العالم على أساس اقتصادى ينسخ النظام الحاضر القائم على الحدود الجغرافية ، وإذا سلمنا بأنه من اللازم أن يعرف الفرد أن هناك مصلحة أسمى من مصلحته ، وهى مصلحة المجتمع والدولة ، فليس هناك ما يمنع من السير بذلك إلى نهايته المنطقية والوقوف عند فكرة أن مصلحة النوع الإنسانى قاطبة فوق مصلحة الدولة . وكما أن إخلاص الفرد لأسرته أو لقبيلته قد اتسعت آفاقه وثرمت حدوده وأصبح إخلاصاً للدولة فإنه من المنظور أن يزداد اتساعاً وشمولاً ويصبح إخلاصاً وولاءً لبني الإنسان ، وليس هناك ما يثبت أن الدولة هى أقصى مرحلة من مراحل التدرج الاجتماعى . وتستمد الدولة قوتها من وجود

عادات وتقاليده مشتركة وبقاؤها رهن إلى حد كبير بالاحتفاظ بتلك العادات والتقاليد ، وسيكون لسهولة المواصلات ولتقوية الروابط بين الأمم أثرها المحتوم في تغيير تلك العادات والتقاليد ، ومع ضرورة الاحتفاظ بالدولة باعتبارها عاملاً أصيلاً في صيانة النظام واستتباب الأمن ، فإن العالم سيتجاوزها إلى تصور أسمى للدولية يضمن سلامة الدولة ووقايتها من الأخطار الطارئة والصدمات المباغتة كما ضمنت الحكومة سلامة الفرد واستنقذته من حالته الطبيعية غير المحتملة ولا المرضية ، وأمل الإنسانية في العصر الحاضر معقود بتلك الغريزة التي أوحى المجتمع ، وسأقت الفرد إلى الاجتماع بالفرد لتكوين القبيلة ، وقادت القبيلة إلى الاجتماع بسائر القبائل لتكوين الأمة ، وليس من المستنكر أن تسير سيرتها وتتابع خطواتها وتجمع بين الأمم في ساحة الأهمية الشاملة حيث تبطل فكرة الدولة المتطلقة من قيود الأخلاق والتي تجعل عصبه الأمم أمراً عديم الجدوى ضعيف الأثر .

طلائع الديكتاتورية

من علامات العصر الحاضر السياسية التي تستدعي التفكير ظهور الزعامات المطلقة في مدى واسع وصور خلافة واستعلاؤها واستفحال شأنها ، وضمور المبادئ والنظريات وتراجعها لانشغال القوم بعبادة الزعيم ، والتفاني في طاعته ، والاذعان التام لكلمته ، وكثير من أمم الحضارة تستمد وحيها في العهد الأخير من الأفراد ، وتنهل من معين شخصيتهم ، وتأتمر بأوامرهم ، وتترسم خطواتهم ، وأكثرهم ينعمون بسلطة لم يحظ بمثلها أكاسرة الفرس ، وأباطرة الرومان في الأزمنة القديمة ، ولم ينلها قياصرة الروس وسلاطين العثمانيين في العهود المتأخرة ، وقد برز أكثر هؤلاء الزعماء من الخفاء في صور غامضة وظروف ملتبسة يكاد يبدو فيها أثر الأسطورة وظل الخرافة ، ولقد كان للزعامات أثر كبير في تكوين التاريخ وتشكيل الحوادث وتوجيه الأمم ، ولقد ألله اليونان الحكام والطغاة وخلعوا عليهم القداسة ، ووطدوا بذلك عروشهم وأبعدوا نفوذهم ، وورثت الدولة الرومانية ذلك التقليد عن اليونان ضمن ما اقتبسته من أساليبهم في السياسة وطرائقهم في التفكير ، وإنها لنكسة

غريبة أن ترتد الإنسانية في القرن العشرين إلى هذا الأسلوب من الحكم المزمى بالكرامة الإنسانية من أكثر نواحيه ، والذي يقدم الدليل الناصع لمنكرى حركة التقدم وجمهرة الساخرين من النوع الإنسانى المستهزئين بمبادئه وأحلامه وتعلانه وأوهامه

فما هى الأسباب والعلل التى تأدت بالأمم المتحضرة إلى مثل هذه الحالة الحزينة والحائمة الأليمة ؟ وكيف ارتضت أمم هى فى ذروة الذكاء وقمة الرقى أن تضع جهودها ومواردها ومصائرهما بين يدي فرد من الأفراد لا تؤمن نزواته ، ولا تتفق جماعاته ، مهما سمت مكانته ومهما كان حظه من البصيرة والرأى ؟ وكيف تضاءلت شخصيتها ، وفنيت ذاتيتها ، واستغرقها الزعيم فى الوقت الذى كشف فيه علم النفس الحديث عن أمراض العبقرية ، وعلل النفوس الخفية ، وأظهر ضرورة وجود رقابة لكبح شذوذ الأفراد ، ومعالجة أهوائهم ؟

أرى أن هناك أسباباً عامة مهدت السبيل لذلك وأسباباً خاصة متصلة بماضى حياة بعض الأمم وسالف تقاليدها ، ومرتبطة بمزاجها الخاص الذى تكون فى سير الدهر وعلى تعاقب الحوادث وتحت تأثير البيئة والموقع الجغرافى

ويرى بعض المفكرين الاجتماعيين أن في طليعة الأسباب العامة تزايد عدد السكان ، وبخاصة في المدن الكبيرة والحواضر المأهولة ، وتجمعهم فيها بعبيدين عن الخلوات حيث لا يجدون مخرجاً لعواطفهم الجائشة وأشواقهم الفائرة ، وما يعتلج في نفوسهم من النزاع ، فهم من ثم في حاجة إلى خلق شيء يوجهون إليه فائض شعورهم ، ومكظوم ميولهم ، ومحتبس نشاطهم ، ويطلق القوى المتدفقة في نفوسهم . ووجود الزعيم يتيح لهم هذه الفرصة الغالية ، وينفس عن نفوسهم المكروبة ، ويهيئ لقواهم المكنونة مخرجاً ، وإذا تكاثرت جموعه ، واشتدت حماسة أتباعه أصبح زعيماً للشعب بأسره لا لحزب معين أو هيئة خاصة

وسبب آخر هام ، هو طغيان السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية في العصور الحديثة ، ومحاولة تقليل العوامل الشخصية في السياسة وإضعاف عنصرها ، فقد أثار الإفراط في ذلك رد فعل قوى استدعى العودة إلى قوة الزعامة وسحر الشخصية ، ومضاء الفرد المجتمع العزيمية ، فقادة العصر الحاضر وزعمائهم هم مظهر من مظاهر العودة إلى تقليد قديم من تقاليد السياسة التنفيذية ، يقتضى أن ينفرد الفرد بالسلطة ويضطلع بالمسؤولية ويواجه جلائل